الأمم المتحدة

A/61/193

الجمعية العامة

Distr.: General
11 August 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الحادية والستين

دور استباقي للأمم المتحدة في صون السلام والأمن في شرق آسيا

رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي بالاو وبليز وتوفالو وجزر سليمان وجزر مارشال وسان تومي وبرينسيبي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وسوازيلند وغامبيا وملاوي وناورو ونيكاراغوا وهندوراس لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة كل منا، يشرفنا أن نطلب، عملا بالمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند تكميلي بعنوان ''دور استباقي للأمم المتحدة في صون السلام والأمن في شرق آسيا''، في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نرفق طيه مذكرة توضيحية (المرفق الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني).

ويشرفنا أن نطلب أيضا النظر في هذا البند تحت عنوان ''صون السلام والأمن الدوليين''.

(توقيع) إدواردو ج. **سيفيّا سوموزا**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ألفريد **كابيل**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية جزر مارشال
لدى الأمم المتحدة

170806 170806 06-46454 (A)

(توقيع) إيفان **روميرو – مارتينيز**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) براون بيسويك **تشيمفامبا**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية ملاوي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) دومينغوس أوغوستو **فيريرا**
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لسان تومي وبرينسيبي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فيشيا مبونجينيو **دلاميني**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لمملكة سوازيلند
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كريسبين **غري – جونسون**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لغامبيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) مارغريت هيوز **فيراري**
الممثلة الدائمة
البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر
غرينادين لدى الأمم المتحدة

(توقيع) إينيله **سوزينه سوبواغا**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لتوفالو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جانين إليزابيث **كوي – فلسون**
القائمة بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لبليز
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ستوارت **بيك**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية بالاو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارلايل **ريتشاردسون**
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لسانت كيتس ونيفيس
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كولين **بيك**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجزر سليمان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) مارلين **موسيس**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية ناورو
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مذكرة توضيحية

دور استباقي للأمم المتحدة في صون السلام والأمن في شرق آسيا

في ضوء عملية الإصلاح التي تشهدها الأمم المتحدة، ينبغي لجميع الأعضاء أن يتعاونوا فيما بينهم لتحسين دور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن. ''اليوم أكثر من أي وقت مضى، أصبحت التهديدات مترابطة فيما بينها، والتهديد الذي يتعرض له أحدهم هو هديد للجميع''. والواقع، إن السلام والأمن في شرق آسيا يؤثران بصورة مباشرة في حياة الشعوب وممتلكاتها في المنطقة، وهما مرتبطان ارتباطا وثيقا بالأمن لدولي والتنمية الدولية. وتشير التطورات الأخيرة في المنطقة إلى تفاقم بعض المشاكل والتراعات في هذه البقعة، مما قد يؤثر تأثيرا خطيرا على السلام والاستقرار الإقليميين. وبالتالي، ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون فيما بين جميع بلدان هذه المنطقة في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد والثقافة والبيئة. وهي بذلك ستساهم بفعالية في حل هذه المشاكل والتراعات القائمة، والقضاء على أسباب التوتر وإزالة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الإقليميين وتنجم عن تلك المشاكل والتراعات. وفيما يلي الأسباب التي تستدعي العمل:

١ - مصادر الصراع وتهديداته في شرق آسيا ما زالت موجودة

لقد شهدت منطقة شرق آسيا تنمية سريعة في مجالي الاقتصاد والتجارة بفضل السلام الذي يعم المنطقة، ويتوقف استمرار هذا النمو بشكل كبير على صون هذا السلام والأمن. بيد أن هناك تهديدات محتملة قديمة للسلام والأمن في شرق آسيا.، تشمل مسائل من قبيل التوترات العرقية والكراهية التاريخية والتراعات على الأراضي، لم تعالج كما يجب وبعضها عاد مجددا إلى الظهور بكل جلاء. إضافة إلى ذلك، هناك عوامل جديدة لنشوب صراعات محتملة وتهديدات أخرى غير تقليدية للأمن، من قبيل التنافس على الطاقة وباقي الموارد، والإرهاب وتدهور البيئة، من شأنها أن تؤدي إلى نشوب مواجهات سياسية وحتى صراعات عسكرية إقليمية. وفي حين تثير هذه الأمور قدرا كبيرا من المخاوف في شرق آسيا، ما يشغلنا أكثر هو أن آليات التعاون المتعدد الأطراف في المنطقة تقوم بدور محدود جدا في القضايا الأمنية، وليست لها أية وظيفة فيما يتعلق بالأمن العسكري الجماعي. وبالتالي، فإن المنطقة غير قادرة على التعاطي بفعالية مع التحديات الأمنية التي تزداد تعقيدا.

ومن المحتمل أن تتفاقم بؤر التوتر الإقليمية، سواء فيما يتعلق بالأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية أو التهديد الذي تشكله القذائف في مضيق تايوان. ففي ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار ١٦٩٥ للإعراب عن انشغاله بشأن الخطر المحتمل الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل وتجارب إطلاق القذائف للسلام والاستقرار والأمن في كل من شبه الجزيرة الكورية وما وراءها. ويتعرض مضيق تايوان لتهديد مماثل بالقذائف يستحق أيضا نفس القدر من الاهتمام من جانب الأمم المتحدة. فقد قامت جمهورية الصين الشعبية (أو الصين) بنشر أكثر من ٨٠٠ قذيفة موجهة إلى تايوان، وهو عدد في تزايد مستمر بنحو ١٠٠ قذيفة في العام. وهذا النوع من انتشار أسلحة الدمار الشامل أو نشر القذائف أو تجربة إطلاقها لا يؤدي سوى إلى تفاقم التوترات الإقليمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ التدابير الوقائية والاستباقية لوقف تدهور الحالة الراهنة في مضيق تايوان.

٢ - العلاقة الوثيقة بين الأمن في شرق آسيا والسلام في العالم

شهدت منطقة شرق آسيا على مدى السنوات القليلة الماضية بعض أقوى حالات التنمية الاقتصادية في العالم. ويبلغ عدد السكان الذين يعيشون في المنطقة بليوني نسمة وهم يمثلون نحو ثلث سكان العالم. ويمثل الناتج الإجمالي المحلي لبلدان هذه المنطقة خمس الناتج الإجمالي المحلي العالمي فيما يمثل حجم التجارة ٢٠ في المائة من المجموع العالمي. وبالتالي، فإن استمرار التنمية واستقرارها في شرق آسيا لا يعود بالفائدة على رفاه شعوب المنطقة فحسب، وإنما أيضا على الازدهار والتنمية في كافة أرجاء العالم. غير أن سباق التسلح الذي انطلق في شرق آسيا أثناء الحرب الباردة ما زال متواصلا في القرن الحادي والعشرين، وتشهد شرق آسيا حاليا إحدى أسرع الزيادات في النفقات العسكرية في العالم. ففي الفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٥، ازدادت الميزانيات العسكرية في بلدان شرق لآسيا بمتوسط ٧١ في المائة، مقارنة بانخفاض بمتوسط ٤ في المائة في العالم خلال نفس الفترة. وقد أدت برامج الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية، انتهاكا لقواعد عدم الانتشار النووي، إلى دق ناقوس الخطر في بلدان المنطقة. وتراود البلدان المجاورة شواغل أمنية خطيرة بسبب نمو الميزانية العسكرية لجمهورية الصين الشعبية بمعدل عشري على مدى ١٨ سنة متتالية، وقيامها بتصدير التكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا ذات الصلة إلى بلدان أخرى. حيث أدى التوجه العسكري للصين إلى حدوث سباق تسلح متصاعد في شرق آسيا.

وبتحقيق تقدم مزدوج على مستوى كل من التحديث العسكري والاقتصادي، أصبح للسلام والتنمية في شرق آسيا تأثير متزايد في السياسة والاقتصاد والأمن على الصعيد

العالمي. وفي وقت يتزايد فيه الترابط فيما بين بلدان شرق آسيا، أصبح تعزيز مصالحها المشتركة وفض النزاعات بواسطة التدابير السلمية والحوار من القضايا الهامة التي لا تخدم فقط المصالح الوطنية لكل بلد على حدة، وإنما ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والتنمية على المستوى الدولي. وبناء على هذا الاعتبار، ينبغي للأمم المتحدة أن تهتم عن كثب بتعزيز السلام والاستقرار في هذه المنطقة وتأخذ بزمام المبادرة في ذلك.

٣ - الشفافية العسكرية وبناء الثقة دعامتان أساسيان لتحقيق الأمن الدولي

تشكل الشفافية العسكرية إحدى الدعامات الحاسمة لبناء الثقة والأمان فيما بين البلدان، وهي تساهم في الحد من مشاعر التوجس والتقديرات الخاطئة. وبالنظر إلى الحالة الأمنية الراهنة في شرق آسيا، أصبحت الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف لبناء الثقة فيما بين البلدان في هذه المنطقة محدودة من حيث النطاق والأثر. ذلك أن انعدام الشفافية العسكرية في بعض البلدان يجعل العلاقات الأمنية فيما بين بلدان شرق آسيا غير مستقرة وغير واضحة. فعلى سبيل المثال، يثير التعتيم الذي يكتنف التطور العسكري في شبه الجزيرة الكورية والتوسع العسكري للصين الكثير من المخاوف والشكوك لدى باقي بلدان المنطقة. وقد حثت البلدان المعنية الصين على إضفاء مزيد من الشفافية على أنشطتها العسكرية، وأكدت على أن جمهورية الصين الشعبية ينبغي أن توضح لباقي البلدان تفاصيل وأسباب قيامها بتوسيع أنشطتها العسكرية. ونظرا لانعدام الاستقرار الإقليمي في شرق آسيا، تعارض معظم البلدان محاولة الاتحاد الأوروبي رفع الحصار العسكري المفروض على الصين.

ولا بد من توافر الشفافية وتبادل الاستخبارات والمعلومات العسكرية للحد من التوترات الدولية ومنع الصراعات الدولية. وقد شدد قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٨٧/٥٨ ورقم ٦٤/٦٠ على ضرورة مشاركة البلدان في حوار هادف وأكدا على أن تدابير بناء الثقة تساهم في تحقيق الاستقرار والسلام الإقليميين، وكذا في تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعوب. وبالتالي، ينبغي للأمم المتحدة أن تكون أكثر فعالية في تشجيع بلدان شرق آسيا ومساعدتها على تعزيز الشفافية العسكرية وتدابير بناء الثقة، بما يكفل عدم حدوث المعضلات الأمنية والتقديرات الخاطئة التي قد تفضي إلى سباقات التسلح والصراعات العسكرية.

٤ - الوسائل السلمية والحوار والمفاوضات ضرورية لتسوية النزاعات

يُلزم الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الدول الأعضاء في المنظمة بحل النزاعات بالوسائل السلمية. وتنص المادة ٣٣ من الميثاق على أنة ”يجب على أطراف أي

نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات أو التنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها''. وبالتالي، فإن أي استعدادات أو تصرفات توحي بمحاولة لحل نزاعات دولية بوسائل غير سلمية تكون منافية للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وينبغي أن تحظى باهتمام المجتمع الدولي. وفي إطار سعي الأمم المتحدة لمنع استخدام القوة في حل النزاعات، لا ينبغي لها أن تكتفي بتقديم المساعدة في تجنب استخدام القوة فيما بين البلدان المتنازعة، بل ينبغي لها أيضا أن تبادر إلى تشجيع كل بلد على تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة عن طريق الحوارات والمفاوضات والتعاون. وبذلك يمكن إيجاد وسائل سلمية لحل الخلافات والنزاعات فيما بين البلدان. وقد ثبت عمليا أن الوسائل السلمية والحوارات تشكل وسائل فعالة لحل النزاعات وضمان السلام.

وتمثل برامج تطوير الأسلحة النووية وعمليات إطلاق القذائف في شبه الجزيرة الكورية أزمات محتملة تهدد السلام والاستقرار الإقليميين في شمال شرق آسيا. ويعتبر المجتمع الدولي عموما أن الوسائل السلمية، من قبيل المفاوضات، طريقة فعالة لحل مشكلة شبه الجزيرة الكورية. والقرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يعبر عن الآمال المعقودة على الوسائل السلمية والتدابير الدبلوماسية لإيجاد حل لهذه الحالة المتوترة. علاوة على ذلك، أدلت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومجموعة الثمانية جميعا ببيانات للإعراب عن قلقها البالغ بشأن الحالة في شرق آسيا وإدانة تجارب إطلاق القذائف التي أجريت مؤخرا في شبه الجزيرة الكورية لما تشكله من تهديد خطير للأمن والاستقرار الإقليميين. كما شددت على أهمية الآليات المتعددة الأطراف من قبيل المعاهدات والأنظمة الدولية وما إلى ذلك.

وإلى جانب أجواء التوتر في شبه الجزيرة الكورية، فإن الحالة في مضيق تايوان تستحق أيضا اهتمام الأمم المتحدة. فقد أجرت جمهورية الصين الشعبية تجارب إطلاق القذائف ونشرت على طول سواحلها قذائف موجهة إلى تايوان. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الصين أيضا ما يسمى بـ''قانون مناهضة الانفصال'' لتؤكد أنها ستستخدم ''وسائل غير سلمية وباقي التدابير اللازمة'' لحل النزاعات القائمة بين ضفتي المضيق. وحتى قوتها العسكرية، أي جيش التحرير الشعبي، كثيرا ما تجري عمليات محاكاة لغارات ضد تايوان استعدادا لحل النزاعات المتعلقة بمضيق تايوان بواسطة الحرب. فمثل هذا التصرف لا يؤدي فقط إلى تصعيد التوتر في مضيق تايوان، وإنما يهدد أيضا السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا. وقد أعربت عدة بلدان، منها الولايات المتحدة واليابان والدول الأعضاء

في الاتحاد الأوروبي، عن انشغالها البالغ وشجعت على اعتماد الوسائل السلمية، من قبيل الحوار بين ضفتي المضيق، من أجل حل النزاعات. لكن على الرغم من النداءات التي وجهتها عدة بلدان لإيجاد حلول سلمية للمشاكل القائمة بين ضفتي المضيق، ما زالت الصين ترفض التخلي عن تهديداتها باستخدام وسائل عسكرية ضد تايوان، مما يجعل شعب تايوان يعيش في خوف دائم ويهدد السلام الإقليمي.

وعلاوة على كل ذلك، تفتقر منطقة شرق آسيا إلى آلية فعالة للتعاون في مجال الأمن في وقت أصبحت فيه البيئة الأمنية معرضة لمجموعة متزايدة من الأخطار التي تهدد السلام الإقليمي. ولمواجهة هذا الوضع، لا بد من الاحترام والثقة المتبادلين من أجل كفالة السلام والأمن والتنمية المشتركة فيما بين جميع البلدان. إضافة إلى ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تعتمد بالإجماع إجراءات فعالة، وأن تشجع الدول التي توجد في حالة صراع مع بعضها البعض على الدخول في حوار وإجراء مصالحات وأن تساعدها في ذلك. وينبغي أن تساهم في تخفيف حالات التوتر باستخدام الوسائل الدبلوماسية في إطار مبدأ الإصرار على التسويات السلمية دون أي شروط مسبقة.

٥ – صون السلام والأمن هو هدف الأمم المتحدة وأساس التنمية

تنص المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة صراحة على أن صون السلام والأمن الدوليين من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. ويتضح ذلك في الفرع ١ الذي يدعو إلى ''اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء تهديدات للسلام وإزالتها وقمع أعمال العدوان أو غيرها من وجوه الإخلال بالسلام والقيام، عن طريق الوسائل السلمية وطبقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، بتسوية أو حل المنازعات أو الحالات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلام''. علاوة على ذلك، يؤكد الفرع ٢ على ''تطوير العلاقات الودية فيما بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلام العالمي''.

واحتفالا بالذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة، أصدر مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ للإعراب عن الشواغل المتعلقة بالسلام. وفي أعقاب ذلك، اتخذت الجمعية العامة بالاتفاق مع مجلس الأمن في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ قرارا ينشئ لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، مما يثبت مرة أخرى أن السلام يشكل بؤرة اهتمام الأمم المتحدة في هذا القرن الجديد. وبموجب أحكام هذا القرار، يقع على الأمم المتحدة التزام اتخاذ التدابير الجماعية اللازمة لمنع وتبديد التهديدات المحتملة للسلام والاستقرار في كافة المناطق، بما فيها شرق آسيا.

ونظرا لأن السلام والتنمية هما مبعث الآمال لتحقيق رفاه جميع شعوب العالم، فإنهما يمثلان الهدفين الأساسيين للأمم المتحدة والموضوع الرئيسي للعلاقات الدولية المعاصرة. وفي إعلان الأمم المتحدة للألفية الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تعهد رؤساء الدول علانية بأن ''يتحملوا مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، وكذلك التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين''. وأوضحوا أيضا أن هذه المسؤولية يجب ''تقاسمها فيما بين أمم العالم''. ويمثل صون السلام شرطا ضروريا لتحقيق التنمية، فيما تشكل التنمية الاقتصادية أساس صون السلام العالمي. وبتعبير آخر، فإن السلام والتنمية يكملان أحدهما الآخر. وبالتالي، عندما تعلن الأمم المتحدة تعزيز الازدهار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان أهدافاً للألفية، لا ينبغي أن تتجاهل الدور الهام المنوط بها في تحقيق الأمن والسلام الدوليين. وإذ نستعرض الأجواء الدولية، علينا أن نعترف بأن جميع أنواع عوامل الصراع، من قبيل الانتماء العرقي والدين والأراضي والموارد تشكل جميعا حواجز أمام تحقيق التنمية الاقتصادية العالمية. ومن ثم، ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ خطوات وتدابير عملية لمنع وإزالة أي مصادر محتملة للأخطار التي تهدد الأمن والسلام.

٦ - صون السلام في شرق آسيا يتطلب مشاركة كل بلد في المنطقة

يشكل السلام الدولي كيانا كاملا لا يمكن تجزئته. ويجب على كل بلد أن يتحمل نصيبه من المسؤولية عن الاستقرار والازدهار في منطقة شرق آسيا. وأثناء عملية حل النزاعات وتعزيز السلام، فإن أي محاولة لإقصاء البلدان المعنية، ولاسيما تلك التي توجد في حالة صراع، تعيق تسوية النزاعات بين البلدان وصون السلام والأمن. ولضمان الأمن والسلام في شرق آسيا، تتحمل كافة بلدان المنطقة، بما فيها الأعضاء وغير الأعضاء في الأمم المتحدة، مسؤولية تنفيذ أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكافة أحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولا سبيل إلى تسوية النزاعات الدولية في هذه المنطقة إلا عن طريق الحوارات والمفاوضات فيما بين البلدان المعنية. وبالتالي، ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع البلدان التي توجد في حالة صراع على تسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية، والامتناع عن أي استخدم للقوة أو التهديد بالعنف وتجنب التصرفات التي تخالف الميثاق. إضافة إلى ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تكفل لكل عضو في المنطقة فرصة المشاركة في مسعاها لتعزيز الأمن والسلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا. فبذلك فقط يمكن استيفاء الشروط الضرورية لتحقيق الثقة المتبادلة والتواصل فيما بين البلدان.

المرفق الثاني

مشروع قرار

إن الجمعية العامة

إذ تؤكد من جديد أن مسؤوليتها الرئيسية هي صون السلام والأمن الدوليين،

وإذ تتقيد بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ،

وإذ تعترف بالترابط والتآزر فيما بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان،

وإذ تشدد على ضرورة التقيد بمبدأ الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وهو ما يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة في العلاقات الدولية، وبمبدأ تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية،

وإذ تدرك أن الحالة المتوترة القائمة منذ أمد بعيد واستمرار الأنشطة العسكرية في بعض أنحاء شرق آسيا يعيقان المساعي الرامية إلى زيادة الأمن والتعاون في المنطقة،

وإذ تعتقد اعتقادا راسخا بأن تحقيق التنمية داخل بلد ما وفيما بين البلدان لن يتسنى إلا في ظل أجواء السلام والأمن والثقة المتبادلة،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة اتخاذ تدابير واسعة لمنع الصراعات من أجل القضاء تماما على مصادر الصراع المسلح والمواجهة السياسية في منطقة شرق آسيا،

وإذ تعترف بأن الأمن الإقليمي في شرق آسيا لا يقبل التجزئة وأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلام والأمن الدوليين،

وإذ تعتقد اعتقادا ثابتا بأن جميع البلدان تتحمل مسؤولية الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في شرق آسيا،

وإذ تدعو بلدان منطقة شرق آسيا إلى المشاركة في حوار لزيادة الانفتاح وتعزيز الشفافية وبناء الثقة، وإذ تعتقد أيضا اعتقادا قويا بأن إعطاء الزخم لهذه الحوارات والتدابير يمكن أن يفيد في زيادة الوئام بين البلدان، ويمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في منع الصراعات،

وإذ تشجع الأمم المتحدة على اتخاذ مزيد من التدابير البنّاءة لتعزيز السلام والاستقرار والأمن والتنمية فيما بين بلدان شرق آسيا،

تقرر:

(أ) أن تحث بلدان شرق آسيا على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وتشجع البلدان المعنية على اتخاذ مزيد من الخطوات في مجال الشفافية العسكرية وبناء الثقة؛

(ب) أن تطلب إلى الأمين العام اتخاذ تدابير حاسمة وفقا للاحتياجات الحقيقية وتخفيف الحالات المتوترة وإن اقتضى الأمر، دعوة الأطراف في النزاع إلى تقديم توضيح إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة،

(ج) أن تطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في منطقة شرق آسيا.